



وزارة العدل

قرار رقم (٣٣٩)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي علي حسين طاهر زهران وكيله المحامي الدكتور مراد ابو رحمه لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٠/٤٩٦) لدى محكمة جنايات عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٠/٤٩٦) لدى محكمة جنايات عمان نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣١ بجناية عرض رشوة وفقاً لأحكام المادة (١٧٢) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١٧١) من ذات القانون والمواد (٦ و ٧ و ٨) من قانون الجرائم الاقتصادية .

وعملاً بأحكام المادة (١٧٢) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مد التوقيف ونظراً لآباحه

بالامر الى السلطات وعملاً بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٧٢) من قانون العقوبات اعفاه من العقوبة الصادرة بحقه .

وعليه وحيث ان صلاحية اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ النظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالتدقيق نجد ان المستدعي علي حسين طاهر زهران صدر بحقه عقوبة جنائية بالقضية رقم (٢٠١٠/٤٩٦) جنایات عمان والحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مد التوقيف ونظراً لإباحه بالامر الى السلطات وعملاً بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٧٢) من قانون العقوبات اعفاه من العقوبة الصادرة بحقه عن جنایة عرض رشوة وفقاً لاحكام المادة (١٧٢) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١٧١) من ذات القانون والمواد (٦ و٧ و٨) من قانون الجرائم الاقتصادية وحيث ان الجرائم المرتكبة خلافاً لاحكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ غير مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

لذا تقرر اللجنة رد الطلب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠١٩/٩/١١

رئيس اللجنة

رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو

رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو

النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدالات

عضو

النائب العام
لدى محكمة الجنایات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو

النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي